

استطلاع: 51% من التونسيين يرفضون انقلاب قيس سعيد



الاثنين 18 أكتوبر 2021 07:01 م

عبر 51 بالمئة من التونسيين عن رفضهم للانقلاب الذي قام به رئيس الجمهورية قيس سعيد يوم 25 تموز/ يوليو الماضي، بحسب استطلاع رأي أجرته مؤسسة "زوغبي ريسيرتش سيرفرز" المختصة في قياس الرأي العام حول مجموعة متنوعة من القضايا في جميع أنحاء العالم العربي.

وانقسمت الآراء حول قرارات الرئيس سعيد في استفتاء شارك فيه 1551 شخصا، حيث وافق 49 في المئة منهم على توجهات الرئيس (35 في المئة يوافقون بشدة) مقابل معارضة 51 في المئة (18 في المئة فقط رفضوا بشدة).

وبحسب استطلاع الرأي، فإن غالبية المستطلعة آراؤهم الذين يؤيدون قرارات سعيد هم من أنصار "الحزب الدستوري الحر" و"التيار الديمقراطي" و"حركة الشعب" و"قلب تونس" فيما يعارض سعيد مشاركون يثقون في "حزب النهضة" و"ائتلاف الكرامة".

وعبر 81 في المئة ممن شملهم الاستفتاء عن تخوفهم على مستقبل الديمقراطية في تونس على ضوء قرارات سعيد، 50 في المئة منهم عبروا عن "قلقهم الشديد".

وفي إجاباتهم عن المسؤول عن الوضع الحالي في تونس، اعتقد 45 في المئة ممن شملهم الاستفتاء أن رئيس البرلمان راشد الغنوشي هو المتسبب الرئيس فيما آلت إليه الأوضاع في البلاد مقابل 29 في المئة حملوا المسؤولية لرئيس الجمهورية قيس سعيد.

وبحسب الاستفتاء، فإن 48 في المئة يدعمون عودة البرلمان إلى نشاطه و 84 في المئة يدعمون إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها.

انعدام الثقة في الأحزاب

ويعدم 41 في المئة من المشاركين في استطلاع الرأي تغيير النظام السياسي إلى رئاسي مقابل 29 في المئة يدعون إلى إقامة النظام البرلماني و30 في المئة هم داعمون للنظام الحالي الذي يجمع بين الرئاسي والبرلماني.

وأرجعت المؤسسة المشرفة على الاستفتاء سبب الحماس الفاتر لنظام برلماني إلى منسوب الثقة المنخفض في مختلف الأحزاب السياسية الموجودة حاليا، إذ لا تحظى أي من الأحزاب السياسية بتقدير كبير من الأغلبية التونسية.

وقال حوالي ثلث المستطلعين (34 في المئة) إن لديهم "ثقة كبيرة" أو "بعض الثقة" في حركة النهضة، يليهم 28 بالمئة عبروا عن ثقتهم في ائتلاف الكرامة و22 في المئة يثقون في قلب تونس.

في المقابل، عبر 20 بالمئة من المشاركين عن ثقة ضئيلة أو معدومة في جميع الأحزاب.

حكومة المشيشي

حصلت حكومة رئيس الوزراء هشام المشيشي على درجات متدنية للغاية من تقييم المشاركين في الاستفتاء في تعاملها مع الأمور، حيث يقول المشاركون إن أهم ثلاث قضايا واجهت البلاد أثناء فترة الحكومة الماضية تتمثل في السيطرة على وباء كورونا (التقييم الإيجابي للأداء 22 في المئة)، وتحسين الاقتصاد (التقييم الإيجابي 13 بالمئة)، والقضاء على الفساد (التقييم الإيجابي 22 بالمئة).

عبر 24 بالمئة فقط من المعنيين بالاستفتاء عن أن الأوضاع كانت أفضل خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث قال 37 بالمئة إنهم أسوأ حالاً الآن، وقال 39 بالمئة إن وضعهم بقي على حاله

أما بخصوص التفاؤل خلال السنوات الخمس المقبلة، فاعتبر 30 بالمئة فقط من المشاركين أن الأوضاع ستسير على نحو أفضل من الآن واعتبر بين 57 في المئة و 79 في المئة من التونسيين المشاركين في هذا الاستفتاء أن الوضع في تونس كان أفضل قبل ثورة 2011.

وتعيش تونس على وقع أزمة اقتصادية خانقة زادت من حدتها قرارات قيس سعيد الاستثنائية التي أعلنها في 25 تموز/ يوليو و22 أيلول/ سبتمبر الماضيين، وقرر من خلالها تجميد اختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وترؤسه للنيابة العامة، وإقالة رئيس الحكومة